الأنباء
الاربعاء 25 ابريل 2012

وافق مجلس الامة في جلسته العادية امس على عدد من التوصيات بشأن المسرحين من العمل في القطاع الخاص منها فتح باب التسجيل لمن سرح من القطاع الخاص ومنح بدل صرف لمن سرح منهم بعد تاريخ 30 يونيو 2011. وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي خلال الجلسة ان هناك «توافقا حكوميا ـ نيابيا كبيرا على التوصيات وليس لدينا خلاف في ان تذهب الملاحظات الى اللجنة المختصة». واضاف الشمالي ان ملاحظات الحكومة على التوصيات تتمثل في البند الخاص بـ «ايقاف الجهات الحكومية لجميع الاجراءات القانونية» مبررا ذلك بأن الحكومة لا تملك الحق في ايقاف اي عملية قانونية. من جانب آخر واصل المجلس مناقشة التعديلات على الاقتراح بقانون في شأن انشاء جامعة جابر للعلوم التطبيقية في مداولته الثانية الا ان عدم اكتمال النصاب داخل قاعة عبدالله السالم حال دون استكمال المناقشة ما حدا برئيس المجلس احمد السعدون الى رفع الجلسة الى اليوم وفيما يلي التفاصيل:

حسين الرمضان ـ سامح عبدالحفيظ ـ ماضي الهاجري ـ رشيد الفهم

المجلس أقرّ توصيات «المسرّحين»

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة العلنية العادية أمس الثلاثاء الساعة التاسعة والنصف بعد ان كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

التصديق على المضابط

يصادق المجلس على المضابط ذوات الأرقام 1299 خاصة، 1300/ أ، ب، ج و1301 خاصة.

● **أحمد لاري:** هناك توصيات عن جلسة المسرحين هل سنقرها أم لا؟

● **علي العمير:** بالنسبة للجلسة الخاصة بالخطاب الأميري لم تنته المناقشة ونشر في الصحف ان المناقشة أحيلت الى اللجنة فهل هذا صحيح؟

● **عدنان عبدالصمد:** نحن عقدنا جلسة خاصة لمناقشة الخطاب الأميري فما الاجراء الآن وانتهت الجلسة بسبب عدم اكتمال النصاب فما الاجراء؟

● **مرزوق الغانم:** هل يجوز استكمال موضوع طرح في جلسة خاصة ان يستكمل في جلسة علنية، فلم يسبق ان حدث ذلك.

● **أحمد السعدون:** الخطاب الأميري وارد في جدول الأعمال ومازال موجودا.

صادق المجلس على المضابط.

كشف الأوراق والرسائل الواردة

ناقش المجلس بند الأوراق والرسائل الواردة وهي:

ـ رسالة من بعض السادة الأعضاء يطلبون فيها تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع مناقشة إنشاء هيكل تنظيمي خاص بالمدنيين العاملين بالقطاع العسكري التابع لوزارة الدفاع. (تم سحبها).

ـ رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان يطلب فيها إحالة بعض الالتماسات المقدمة من فئة البدون الى لجنة دراسة أوضاع غير محددي الجنسية للاختصاص. (موافقة).

ـ رسالتان من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يطلب فيهما موافقة المجلس على تأجيل الرد على بعض الأسئلة البرلمانية الموجهة اليه استنادا لنص المادة 124 من اللائحة الداخلية. (موافقة).

● **صباح الخالد ـ وزير الخارجية:** بالنسبة للرسالة الأولى، فهذه الرسالة نفهم منها ان اعضاء اللجنة يريدون مناقشة شبهة تداخل في الاختصاصات في وزارة الدفاع.

● **علي الدقباسي:** بالنسبة للرسالة الثانية عن «البدون»، فإلى متى نستمر بمعالجة هذه القضية بشكل غير إنساني؟! هناك أسر كويتية محرومة من استخراج شهادات ميلاد، فإلى متى؟ وأين الوعود التي أطلقت بحل القضية؟ لو رجعت الى المضابط لوجدت الكثير من القوانين، والبدون لهم هوية يجب ان نفصل بين الحق الإنساني وحق التجنيس. يجب ايجاد حلول ناجعة لإنهاء هذا الملف.

كل المشاريع والخطوات الحكومية بشأن التجنيس نباركها ولكن من الواجب تجنيس حملة 65 وأبناء الكويتيات والعسكريين حملة السلاح. مازلنا نتعامل مع هذه الفئة ببطء، والمظاهرات والاحتجاجات والقوات الخاصة انما هي حركة لإظهار هذا السخط.

● **عدنان عبدالصمد:** قضية البدون كل يوم تتعقد أكثر، ونحن نتصور ان هناك حلولا، لكن آخر قرار مع الأسف، أن البدون عندما ذهبوا للتعيين في وزارة التربية تم إبلاغهم بعدم الحضور لأن هناك قرارات أخرى، البدون كثير منهم يستحقون الجنسية، ومع ذلك لا يستطيعون إيجاد لقمة العيش، كانت هناك نية لتوظيفهم والآن يصدر قرار آخر بعدم الرغبة في توظيفهم، واقترح ان لجنة البدون ولجنة حقوق الإنسان يجتمعان في اجتماع مشترك لحل هذه المشكلة، لنجعل هناك استراتيجية وخطة لحل هذه القضية.

أما طلب الاخوان في لجنة الداخلية والدفاع مناقشة انشاء هيكل تنظيمي خاص للمدنيين العاملين بالقطاع العسكري التابع لوزارة الدفاع فهذا غير صحيح بالمرة وتداخل في الاختصاص، وهذا سيفوضهم لاستدعاء مسؤولين في الوزارة وهذا تداخل.

قضية الاجابة عن الاسئلة، هناك حكم محكمة دستورية ويفترض حسم هذا الموضوع طبقا لهذا الحكم، الذي يفترض ان يكون هو الفيصل.

● **فيصل الدويسان:** ما المقصود برسالة رئيس لجنة حقوق الإنسان؟ علينا ان نعترف عندما يمارس ضده أي تمييز فيذهب الى لجنة حقوق الإنسان وهي اللجنة الأم، ومن قال ان إحالة كل قضايا البدون الى لجنة البدون هي خدمة للبدون؟! البدون يعانون من اضطهاد في وزارة الداخلية، ليس بسبب عدم حملهم الجنسية، أو عندهم قيود أمنية، فعليه ان يذهب الى لجنة حقوق الإنسان كويتي أو غير كويتي وهناك انتهاكات صارخة في حقوق الانسان وخاصة من وزارة الداخلية، والمقيمون العرب والبدون يتعرضون لانتهاكات حقوق الانسان وأتمنى من رئيس اللجنة ان يسحب هذه الرسالة.

هناك تعال من الحكومة على لجنة البدون وهي غير متعاونة معها، لكن وزارتي العدل والداخلية تتعاملان بشكل جيد مع لجنة حقوق الانسان، لا تظلموا البدون أكثر.

● **عادل الدمخي:** (نظام) نحن لا نحرم البدون من اي حق انساني، او ميزنا بينهم وان احالة الموضوع الى لجنة البدون ستعطيها ابعادا أكبر واوضح وستوفر لنا فرصة للاتصال مع الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية.

● **مرزوق الغانم:** رسالة اللجنة المالية يطلب فيها احالة بعض المواضيع الى اللجنة التشريعية، اللجان المشتركة تشكل لدراسة مواضيع معينة، والمشتركة بين المالية والتشريعية شكلت لدراسة التعيين في الوظائف القيادية والمرتبات والكوادر، فلا يجوز ان تحال اي مواضيع اخرى دون تكليف، اللجنة التشريعية تحول مواضيع كثيرة الى اللجنة المشتركة وهذا يحدث فوضى وخللا، واللجنة المشتركة اجتماعاتها قليلة لعدم اكتمال النصاب فأسأل: لماذا تحول هذه الاقتراحات الى المشتركة دون وجود تكليف، هناك 18 موضوعا تم احالتها الى اللجنة المشتركة دون تكليف، فأطالب الامانة العامة بتدارك ذلك، ما لم يكن هناك قرار من المجلس، هناك اقتراح بقانون بتثمين قطعتين في خيطان احيل الى اللجنة المشتركة وهذا خطأ، فالمفترض ان يحال الى لجنة المرافق.

وبالنسبة لرسالة لجنة الداخلية والدفاع، ليس دور مجلس الامة ان يتدخل في اختصاص وزارة الدفاع، ولم نكن مؤهلين للقيام بهذه الأعمال فدورنا رقابي تشريعي.

● **عبداللطيف العميري:** رسالة وزير الشؤون يطلب فيها تأجيل الاجابة عن اسئلته لمدة اسبوعين، فالحكومة لابد ان تلتزم باللائحة الداخلية بدلا من المزاجية، هناك وزير ملتزم وهناك وزير غير ملتزم ولا يرد على الاسئلة ولا يلتزم باللائحة، فيجب عليهم ان يحترموا القسم باحترام قوانين الدولة، نظرة الوزراء للمجلس تعكس اهتمامهم بالرد على اسئلة النواب، والبعض لا يعطي لاداة السؤال قيمة، فمثلا سؤال عن نفوق الاسماك يتذرعون بحكم المحكمة الدستورية، هناك نظرة عدم احترام لمجلس الامة.

الحكومة لا تتحدث عن الديموقراطية بمنة وطيب لأن هذا واجبها وليس منة.

● **الجويهل:** يعلق ورقة مكتوبا عليها «كذاب» المطر يوجه كلامه للجويهل ويقول انت «كذاب» احترم نفسك اطقك بالقندرة.

● **السلطان:** ارجو ازالة هذه اللوحة.

● **الجويهل:** اذا رجاء انا باشيلها.

● **عبداللطيف العميري:** هناك بعض السفهاء معانا بالمجلس واذا يرد علينا هو يعرف نفسه، هل يقبل ان يقال على مجلس الامة «شوية خمة».

● **فلاح الصواغ:** بصفتي رئيس لجنة العرائض والشكاوى الحكومة وصل بها التهاون ونحذر الحكومة ان تحل هذه العرائض والشكاوى واطلب من رئيس الحكومة ان يوجه جهاته لارسال رسائل ويحرك وزراءه للرد على الشكاوى، ونطالب وزير الدفاع بانصاف المدنيين في وزارة الدفاع.

● **عبدالحميد دشتي:** الرسالة الاولى لا تراعي احكام الدستور ولا يجوز للحكومة النزول عن حقها بشأن انشاء هيكل تنظيمي، وبعد فترة سنقول للحكومة «كثر الله خيركم» ومع السلامة ونحن نقوم بكل شيء بلجان تحقيق وهيكل تنظيمي وغيره، والبدون عندهم مشاكل كثيرة ونتمنى الموافقة على نقل كل المشاكل التي تأتي الى لجنة حقوق الانسان الى لجنة البدون.

● **محمد الخليفة:** نريد حلا فعليا للبدون، المشكلة قضية وقنبلة موقوتة، هم مواطنون وصارلهم احفاد واولاد، والاخ صالح الفضالة يقول «لن اعدل الجوازات لانها مزورة» وهناك عدد كبير وضع بند لهم وهو بند «تحت البحث» فهل ينتظر 20 سنة اخرى؟

● **عبدالله البرغش:** يعاني اعضاء المجلس من عدم رد الحكومة على الاسئلة وتجاهلها في الرد على شكاوى المواطنين، لكن لدينا في تلك الاغلبية سيناريو نسير عليه وهو التحقيق لفضح الفاسدين والتشريعات وهناك عدم رجوع الوزراء واحترامهم لدور مجلس الامة فالمنصة تجعل الوزراء يجيبون عن الاسئلة وفي اجتماع اخونا مبارك الوعلان سيجبرون عن كل شيء وهذه المنصة ستغرد على ظهور بعض الوزراء غير المتعاونين.

● **صالح عاشور:** يجب على الوزراء ان يعوا ان بعض الاسئلة ينبغي الاجابة عنها في وقتها، وهذه نقطة التعاون الحقيقي بين المجلس والحكومة، واكثر المؤشرات تدل على ان الحكومة غير متعاونة في هذا الجانب، والا فإن الوزراء يريدون ان يجيبوا عن الاسئلة من خلال المنصة.

● **مبارك الوعلان:** سنتحرك وسننقلب على الحكومة بالكامل اذا لم تتعاون، «ملمسنا مو ناعم» اذا لم تتعاون وترد على الاسئلة.

● **محمد الدلال:** المادة 75 من اللائحة تنص على انه لكل الاعضاء الحق في التعقيب على الرسائل الواردة 5 دقائق وكل الحديث لن يتجاوز نصف ساعة.

● **خالد السلطان:** هل يوافق على الرسالة الأولى الخاصة بتشكيل هيكل تنظيمي في وزارة الدفاع.

● **فاضل صفر:** نحن ليس لدينا مانع من مناقشة الموضوع معهم، ولكن تشكيل الهيكل التنظيمي نعترض عليه، لأنه تداخل في الاختصاصات.

البقية ص 13

الرئيس أحمد السعدون مترئسا الجلسة (متين غوزال)

الدويسان: هناك انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وخاصة من وزارة الداخلية

د.حمد المطر وعمار العجمي وشعيب المويزري

محمد الصقر وسيد حسين القلاف

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء» بتاريخ 17 الجاري
.. نواب يقترحون تموينا مجانيا للمواطنين

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء» بتاريخ 17 ابريل الجاري حول توجه النواب لتقديم قانون لمنح المواطنين تموينا مجانيا، قدم عدد من النواب امس اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 3 لسنة 2011 الخاص بصرف المكرمة الاميرية مع اعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في القانون الذي قدمه النواب د.فيصل المسلم ود.وليد الطبطبائي ومبارك الوعلان وعبدالله البرغش ونايف المرداس وسالم النملان ومناور ذياب والصيفي مبارك الصيفي وخالد الطاحوس ود.خالد شخير واسامة المناور ود.محمد الهطلاني وبدر الداهوم ود.احمد مطيع ومحمد هايف وفلاح الصواغ ومحمد الخليفة وجمعان الحربش وعمار العجمي، ما يلي:

مادة اولى

تعديل المادة الثانية من القانون رقم (3) لسنة 2011 المشار اليه لتصبح على النحو التالي:

«تصرف المواد التموينية المدعومة للكويتيين وغيرهم من حاملي البطاقات التموينية بالمجان وذلك اعتبارا من 2011/2/1 حتى 2014/8/31 وتتحمل ميزانية وزارة التجارة والصناعة صرف هذه المواد بفتح اعتماد اضافي بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2011/2010 للفترة من 2011/2/1 الى 2011/3/31 بالباب الخامس: المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية، وتدرج تقديرات الفترة المتبقية بميزانية وزارة التجارة للسنوات المالية التالية.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون: تفضل صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمنح الاسر الكويتية وبعض الاسر المقيمة المواد الغذائية المدرجة بالبطاقة التموينية مجانا لمدة اربعة عشر شهرا بدأت منذ عام 2011 وانتهت في مارس 2012، قانون رقم 3 لسنة 2011 وقد ساهمت هذه المكرمة الاميرية في تخفيف العبء المالي عن المواطنين والمقيمين وساعدتهم على توفير اسباب العيش الكريم وتوفير المواد الغذائية لهم بالمجان.

لذا فقد رئي تقديم هذا القانون لاستمرار الرخاء الاقتصادي الذي تنعم به البلاد ليعم خيره على المواطنين لمدة سنتين، وذلك بمنحهم المواد الغذائية التي تصرف لهم بالبطاقة التموينية مجانا، وذلك بتعديل احكام المادة الثانية من القانون رقم 3 لسنة 2011 المشار اليه ليمتد صرف المواد التموينية المدعومة للكويتيين وغيرهم من حاملي البطاقات التموينية بالمجان وحتى 2014/8/31.

الكندري يقترح رفع مستوى الخدمات الطبية وتقليل فترة انتظار المواعيد

تقدم مقرر اللجنة الصحية د.محمد الكندري باقتراح برغبة حول انشاء العيادات التخصصية وآلية تنظيمها في المراكز الصحية الاولية وذلك من خلال فتح عيادات تخصصية في المراكز الصحية الاولية ويقوم اطباء استشاريون او اختصاصيون منتدبون من المستشفيات بالعمل في هذه العيادات التخصصية.

ويأتي هذا الاقتراح لتحقيق الآتي:

1ـ زيادة القدرة على تقديم الخدمات الصحية المتميزة والعالية في المراكز الصحية الاولية وتطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات الصحية.

2ـ تخفيف العبء على المستشفيات العامة وعياداتها التخصصية وتقليل طول فترة انتظار المرضى لمواعيد هذه العيادات التخصصية.

3ـ توفير عيادات تخصصية لامراض القلب، امراض الصدر امراض الغدد الصماء، امراض السكر، امراض الروماتيزم، امراض الاطفال وغيرها من التخصصات المطلوبة ذات الحاجة الماسة والكبيرة وذلك في مركز الرعاية الاولية وتقديم هذه الخدمة بمستوى عال ومتطور من خلال طبيب اختصاصي او استشاري صاحب تخصص دقيق.

4ـ سهولة تحويل المرضى الى هذه العيادات التخصصية وتخفيف اعباء التحويل الى المستشفيات العامة وكذلك سرعة اعطاء المواعيد.

5ـ تعزيز الثقة في المراكز الصحية الاولية من خلال تقديم خدمات طبية متميزة وكذلك من خلال رفع مستوى كفاءة اطباء الرعاية الصحية الاولية عبر تدريبهم من قبل الاطباء الاختصاصيين والاستشاريين.

واوضح د.الكندري ان الفكرة تقوم اساسا على تحسين وتطوير الخدمة الطبية من خلال الاستعانة باطباء استشاريين او اختصاصيين من ذوي الخبرة والكفاءة واصحاب التخصصات الدقيقة وان الفكرة حتما ستفشل اذا تمت الاستعانة باطباء اقل من مستوى استشاري او اختصاصي ممن لا يحملون تخصصا دقيقا وبالتالي ليسوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة.

نص الاقتراح

● مادة اولى: يتم تحديد عدد من مراكز الرعاية الصحية الاولية في كل منطقة صحية وذلك بهدف فتح عيادات تخصصية في الفترة الصباحية او المسائية.

● مادة ثانية: يتم انتداب اطباء بمستوى استشاري او اختصاصي ممن يحملون تخصصا دقيقا في التخصصات الطبية المطلوبة والتي تستدعي لها الحاجة مثل تخصص امراض القلب، تخصص الامراض الصدرية تخصص امراض الغدد الصماء، تخصص امراض السكر، تخصص امراض الروماتيزم، تخصص امراض الاطفال وغيرها من التخصصات بحسب الطلب والحاجة في العيادات الخارجية.

● مادة ثالثة: يتم تحديد ايام العيادات التخصصية على حسب جدول الطبيب الاستشاري او الاختصاصي.

● مادة رابعة: يتم تحديد موعد العيادات التخصصية في مراكز الرعاية الاولية بشكل يومي او اسبوعي وفي الفترة الصباحية او المسائية حسب الحاجة والقدرة على توفير الاطباء المتخصصين مع مراعاة منح الحوافز التشجيعية المجدية للاطباء الاختصاصيين الذين يعملون في الفترة المسائية «الساعات الاضافية».

● مادة خامسة: يقوم الطبيب الاستشاري او الاختصاصي بالعمل في العيادة التخصصية مرة واحدة في الاسبوع ويعاين من خلالها الحالات التي يتم تحويلها اليه من قبل اطباء الرعاية الاولية ويقوم بعمل الفحوصات والعلاج اللازم.

● مادة سادسة: يتم توفير الفحوصات والاشعة اللازمة في المركز او التحويل الى المستشفى التابع للمنطقة الصحية دون الحاجة لفتح ملف جديد لعمل الفحوصات والاشعة اللازمة.

● مادة سابعة:يقوم الطبيب الاستشاري او الاختصاصي بتدريب وتثقيف اطباء الرعاية الصحية الأولية من خلال معاينة الحالات المرضية المحولة وعلاجها وذلك وفق نظام تدريبي معين يهدف الى رفع كفاءة اطباء الرعاية الصحية الاولية.

الأنباء
الاربعاء 25 ابريل 2012

الدقباسي: إلى متى سنتعامل مع فئة البدون بشكل غير إنساني؟!
عبدالصمد: كثير من البدون يستحقون الجنسية لكنهم لا يجدون لقمة العيش

النواب والوزراء يتابعون المشادة بين سيد حسين القلاف وعبدالحميد دشتي وخالد الطاحوس

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك يتلقى دعوة فلاح الصواغ لحضور عرس نجله امس

تتمة المنشور ص 12

● **د.علي العمير:** اذا كانت الرسالة تخالف المادة 50 من الدستور، فكيف نصوت عليها، اذا كان لابد فلتستدع اللجنة وزير الدفاع وتناقش معه الموضوع.
● **خالد السلطان:** الرسالة أدرجت في الجدول.
● **فاضل صفر:** نرجو سحب الرسالة من باب التعاون.
● **خالد السلطان:** هل يوافق على طلب الوزير بسحب الرسالة؟ (موافقة).

طلبات رفع الحصانة

وانتقل المجلس الى مناقشة بند طلبات رفع الحصانة، وهي كالتالي:
● التقرير الاربعون للجنة الشؤون التشريعية بطلب رفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل (جنح مرئي ومسموع).
● التقرير الحادي والأربعون برفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل في الجنحة جنح شرق.
● التقرير برفع الحصانة عن النائب وليد الطبطبائي في جنح العارضية.
● التقرير برفع الحصانة عن النواب البراك والمسلم والطبطبائي والنملان والصواغ والخليفة والحربش والطاحوس والوعلان.
● برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل جنح مرئي ومسموع.
● برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل جنح مرئي ومسموع.
● برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل جنح مرئي ومسموع.
● برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل جنح صحافة.
● برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل جنح مرئي ومسموع.
● برفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل جنحة الجابرية.
● **عدنان عبدالصمد:** قضية رفع الحصانات مختلفة من حصانة الى حصانة، فاستغرب دمج المناقشة على كل الحصانات، كل رفع حصانة يفترض أن يكون مستقلا.
● **مسلم البراك:** هذه القضية شغلت الرأي العام الكويتي، وشارك بها كل أطياف الشعب، والكيدية في هذا الطلب واضحة وضوح الشمس بدءا من بلاغ رئيس المجلس السابق حين قال ان المرفق قد تعطل، وهذا لم ينطبق على مجلس الأمة، وتضارب التصريحات حول هذا الموضوع، وكانوا يريدون أن يصوروا أن دخول المجلس عطل الجلسة، برغم أن مجلس الأمة ليس مرفقا وكانوا يريدون الوصول الى عقوبة المؤبد، وحصروا 7 جلاسات ومطارة وكان الأمر المزعج هي مطرقة الرئيس وكأنها هي كرامة الرئيس، بينما هم أهدروا الكرامة عندما أجلوا استجواب رئيس الوزراء لمدة عام.

البداية كان الحديث عن التأجيل وبعد ذلك شطب الاستجواب نقول للحركات الشبابية والأبطال الذين سيقفون أمام ساحة القضاء العادل، ان من طلب الشباب أن يدخلوا الى المجلس هم نحن أعضاء المجلس ونعتز بيوم العز والفخر والكرامة ولا نتمترس خلف الحصانة، سنكون بين الشباب معهم أمام القضاء، وسنفضح كل النواب الذين تخاذلوا في حكومة الفساد ومجلس القبيضة الذين ما خافوا من الله ولا استحوا من الناس، نحن نطالب برفع الحصانة عنا وسيكون هناك كشف لكل من أساء للدستور ولكل متخاذل ومتحالف مع حكومة الفساد وكل من قبل بوجود مجلس القبيضة.
● **حسين القلاف:** مع احترامي لبعض النواب المشمولين في هذه القضية لكن أنا أمام حادثة تاريخية في تاريخ الكويت أريد أن أكيف هذه القضية مجموعة دخلوا مجلس الأمة للدفاع عن الدستور وممارسة الفساد قلنا زين! فهل الفوضى هي الحل، وندخل المجلس ونروح لبيت مجلس

مسلم البراك وعدنان المطوع ود.عبدالله الطريجي ومرزوق الغانم

الشيخ صباح الخالد متحدثا

توصيات المسرّحين

جاء في طلب التوصيات التي أقرها المجلس في شأن المسرحين ما يلي: في ضوء ما أثاره أعضاء مجلس الأمة بشأن تنامي مشكلة ومعاناة المواطنين المسرحين من القطاع الخاص من خلال الجلسة المخصصة لذلك اليوم الخميس الموافق 2012/4/12، لذلك نرجو اعتماد التوصيات التالية للتصدي والمعالجة السريعة والجذرية لهذا الموضوع المهم.
التوصيات:
● استمرار صرف بدل المسرحين الكويتيين الذي يصرف من برنامج إعادة الهيكلة للقوى العاملة منذ عام 2008.
● المسارعة بفتح الباب للتسجيل ومنح بدل صرف لمن تسرح من القطاع الخاص بعد تاريخ 2011/6/30.
● احتساب فترة التسريح وليس انقطاعا عن العمل، حيث يقوم البرنامج بدفع اشتراكات المسرحين الى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
● احتساب السنوات المتبقية لبعض المسرحين (5 سنوات) او أقل للحصول على التقاعد المبكر.
● إبدال العناصر غير الكويتية في الشركات المملوكة لدى الهيئة العامة للاستثمار بعناصر مماثلة من الكويتيين ذوي الخبرة من المسرحين.
● تعيين القيادات المسرحين في مشاريع خطة التنمية وتعطى لهم الأولوية في المقابلة.
● في حال قبول المسرح للعمل في القطاع الحكومي يتم اعتبار سنوات العمل والخبرة بتقييم خاص يضمن عدم الخسارة المالية في التقييم الوظيفي.
● وضع آلية خاصة لقبول ودعم المشاريع الخاصة من المسرحين ذوي الخبرة من خلال برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، حيث يتم دعم ميزانية تكاليف دراسة الجدوى وتدريب الكوادر الراغبة في الحصول على تمويل للمشاريع الصغيرة ان تعطى الأولوية للقبول والأهمية من خلال ميثاق تعاون مع برنامج إعادة الهيكلة.
● إلزام كل شركة في القطاع الخاص بتكويت الوظائف وفق إطار زمني محدد.
● إلزام الشركات بإعداد خطط التعاقب الوظيفية (Succession Planning) لتفادي الاستمرار في تعيينات الأجانب.
● قيام ديوان الخدمة المدنية بترشيح كل مسرح بما يتناسب مع تصنيفه الفعلي مع الأخذ بالاعتبار أصحاب التصنيف القيادي لغرض ترشيحهم او عرض وظائف قيادية مناسبة لهم.
● على ديوان الخدمة المدنية الاستفادة من هذه الطاقات المتمثلة في فئة المسرحين وعدم إهمالهم وذلك بإعطائهم الأولوية في الوقت الحاضر وذلك بالمبادرة بترشيحهم في الهيئات المشكلة حديثا كهيئة سوق المال او الهيئات المزمع تشكيلها قريبا.
● الموافقة على إحالة المسرحين الذين لديهم خدمة تزيد على 20 عاما للتقاعد على ان يتم احتساب الراتب الحاصل عليه من آخر مرتب كان يتقاضاه من عمله السابق قبل التسريح.
● إيقاف الجهات الحكومية مؤقتا لجميع الإجراءات القضائية والقانونية باعتبارها دائنة لأي من المسرحين الكويتيين حتى يتمكن كل مسرح من توفير فرص عمل تكفل له سداد ما عليه من ديون بصورة عادلة ومناسبة.
● المسارع بإقرار قانون التأمين الوظيفي وضد البطالة وتشريعات وقرارات اخرى تدعم وتحمي الأمن الوظيفي للمواطنين العاملين في القطاع الخاص.
● تكليف اللجنة المشتركة (التشريعية والمالية) لبحث موضوع المسرحين.

الغانم يستغرب غياب المبدأ الثابت في تعامل المجلس مع طلبات رفع الحصانة

استغرب النائب مرزوق الغانم غياب المبدأ الثابت في تعامل مجلس الامة مع الطلبات المقدمة من قبل النيابة العامة لرفع الحصانة النيابية عن اعضاء السلطة التشريعية والتي يجب ان تكون ثابتة وليست قائمة على اساس هوية المقدم بحقه الطلب خاصة ان الدستور الكويتي واللائحة الداخلية ومحاضر المجلس التأسيسي ولجنة الدستور فصلت مسألة الكيدية في هذه الطلبات بشكل واضح، منتقدا في الوقت ذاته تناقض رئيس مجلس الامة احمد السعدون من قضية اقتحام مجلس الامة وعدم السماح له بالحديث اثناء مناقشة طلب رفع الحصانة خلال جلسة اليوم.
وقال الغانم في تصريح صحافي عقب انتهاء جلسة مجلس الامة يوم امس «ان الاجراء الذي اتخذه رئيس مجلس الامة احمد السعدون بمنعي من الحديث وقفل باب النقاش حول طلبات رفع الحصانة عن نواب في قضية اقتحام مجلس الامة هو اجراء ظالم وغير لائحي لأنني اعطيت الكلمة من قبل الاخ نائب رئيس مجلس الامن النائب خالد السلطان عندما كان يرأس الجلسة قبل رفعها.
وتابع الغانم كان من المفترض عند استئناف الجلسة ان اعطى الكلمة لكنه للاسف الرئيس السعدون رفض اعطائي حقي ورفض ايضا نقاط النظام التي طلبت وفق نص المادة 83 من اللائحة الداخلية للمجلس والتي تجيز للنواب الحديث في الاحوال المحددة، مشيرا الى ان الرئيس احمد السعدون خالف اللائحة والدستور وناقض ما كان يقوله عندما كان نائبا بعد ان اصبح رئيسا للمجلس.
واعرب الغانم عن اعتقاده ان السعدون اقفل باب النقاش بعد ان اطلع على اسمي كمتحدث لعدم رغبته في سماع ما سأقوله وعليه فإنني سأقول ما كنت ارغب في قوله داخل قاعة عبدالله السالم دون تمتعي بالحصانة وخارج الجلسة.
واوضح الغانم ان هناك لبسا كبيرا لدى بعض الاخوة النواب حول موضوع رفع الحصانة النيابية فمن يقرأ الدستور ويرجع للائحة الداخلية للمجلس ويطلع على محاضر المجلس التأسيسي ولجنة الدستور يجد ان المشرع ربط امر الحصانة بمسألة توافر الكيدية وهي معرفة وفق المادة 22 من اللائحة الداخلية التي تنص على ان الكيدية تتحقق في حال منع النائب من القيام بدوره داخل مجلس الامة وبالتالي المفترض ان يكون التصويت على طلبات رفع الحصانة قائما على هذا الاساس.
وبين الغانم انه يحترم تصويت كل نائب على طلبات رفع الحصانة وفق تقديره الشخصي وحسب ما يراه مناسبا، فانا على سبيل المثال مؤيد لرفع الحصانة عن النواب في كل الحالات لكن من يرجع لنتائج التصويت في الجلسات السابقة يجد ان النتائج لم تكن ملتزمة بمبدأ رفع الحصانة عن الجميع او رفض رفع الحصانة عن الجميع او وفق قرار اللجنة التشريعية من كل طلب، مشيرا الى ان هذا الامر يوضح ان التصويت للاسف على طلبات رفع الحصانات لم يبن عن مبدأ الكيدية وانما على اساس الهوية الشخصية وهذا امر خاطئ.
واضاف الغانم ان من كان يقول ان المجلس الماضي مخطئ في تقدير البلاغ اقول له ان مكتب المجلس الماضي لم يخطئ وهذا الأمر أثبته في مكتب المجلس الحالي فالمادة 14 من القانون 1960/17 لقانون الاجراءات تنص على وجوب تبليغ كل شخص عن اي جريمة يشهدها او يعلم مكان وقوعها ويعاقب من يتمنع عن التبليغ وبالتالي كان المفترض ان يترك الامر للقضاء للفصل بهذه القضية ويحترم القانون ويطبقه على الجميع.
واشار الغانم الى ان طلب النواب رفع الحصانة عن انفسهم نقطة تسجل للنواب المتهمين في قضية اقتحام المجلس ويبقى من هو بريء يخاطب القاضي سواء في هذه القضية او غيرها من القضايا وعلينا في المجلس الا نمارس دور القضاء في القضايا المطروحة عليه.
واشار الغانم الى ان اقدام مكتب المجلس الحالي على تصحيح البلاغ السابق المقدم من قبل المكتب الماضي يعد بدعة وانا هنا اود ان اسأل رئيس مجلس الامة الحالي تحديدا احمد السعدون: على اي اساس تم ارسال هذه الرسالة؟ خاصة ان تقرير رئيس حرس المجلس واضح ويناقض ما جاء في رسالة مكتب المجلس لتصحيح البلاغ كما ان شهادة الامين العام واضحة وتناقض هذه الرسالة ورأي المستشارين الدستوريين في المجلس والذين من المفترض ان يستعين المجلس بهم جاء مناقضا لرسالة المكتب الحالي.
وتابع الغانم تساؤلاته على اي اساس بعث الرئيس السعدون بهذه الرسالة وهل جاءت لموقف سياسي؟ والمفترض ان الحق احق ان يتبع وان يكون الحكم في اي موضوع يتم وفق المبدأ بغض النظر عن الاشخاص المعنيين في هذه القضية وهذا المبدأ لابد ان يكون واضحا ومحدودا ولا يتغير بتغير المكان والزمان كما غير الرئيس تصريحاته والتي كانت ضد الاقتحام.
واضاف الغانم ان الرئيس الحالي كان يطالب مكتب المجلس الماضي بسحب البلاغ وانا هنا اتساءل لماذا لم تسحب انت البلاغ الآن؟!، وفي مرحلة الانتخابات عندما سئل عن هذه القضية قال انها منظورة امام القضاء ثم قال ان النواب مسؤولون والمواطنون غير مسؤولين ممن اقتحم المجلس ثم قال عن القضية انما خطيئة ثم عاد بعد الانتخابات الى رأيه الاول، مشيرا الى ان هذا التقلب في المواقف أمر ينتقد كما ان المزاجية في اتخاذ القرار كما حدث في جلسة اليوم امر ينتقد فبأي حق لا يمنح الرئيس النواب نقاط النظام ويخالف المادة 83 من اللائحة ويحرم النواب من الحديث بهذه الجلسة.
وتمنى الغانم الرجوع لمضابط المجلس الماضي وقراءة ما قاله عن اقتحام الاتحاد الكويتي لكرة القدم والذي اقر فيه ان هذا الاقتحام للاتحاد سيفتح الباب لمزيد من المخالفات القانونية وكان ينبغي علينا الا نكون كالقوم الذين اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق الضعيف اقيم عليه الحد.
وختم الغانم تصريحه بشكر النواب الذين طالبوا برفع الحصانة عنهم في قضية اقتحام مجلس الامة متمنيا ان تكون مواقف الجميع من طلبات رفع الحصانة النيابية قائمة وفق مبدأ ثابت.

عاشور: ما الإجراءات القانونية لمنح شهادة الميلاد والوفاة للبدون؟

وجه النائب صالح عاشور سؤالا لوزير الصحة د.علي العبيدي جاء فيه: ما الاجراءات القانونية لمنح شهادات الميلاد والوفاة للبدون؟ كم عدد البدون الذين تقدموا بطلب لاصدار شهادة ميلاد او وفاة من عام 2010 وحتى تاريخ السؤال مع بيان الطلبات التي تمت الموافقة عليها والمرفوضة واسباب الرفض؟
وكم عدد المواليد الكويتيين من ام بدون الذين لم يتم اصدار شهادات ميلاد لهم وسبب الرفض؟ ولماذا لا يتم اعتماد البطاقة الامنية سارية المفعول لاصدار شهادات الميلاد والوفاة للبدون دون مخاطبة الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية؟

دشتي ينفي مشاركته في استجواب وزير الداخلية

اكد النائب عبدالحميد دشتي ان النائب محمد الجويهل وحده هو من وجه استجواباً الى وزير الداخلية، نافيا ما تم تداوله عبر الرسائل الاخبارية عن مشاركته في تقديم الاستجواب.
اضاف في تصريح صحافي ان في محاور هذا الاستجواب معلومات مهمة تستحق التعامل معها بجدية، مشيرا الى ان استجواب الوزير الشيخ احمد الحمود سيكون مفصليا في تاريخ الكويت، ونحن سنحدد موقفنا منه بعد المناقشة.

العميري: نظرة الوزراء للمجلس تعكس اهتمامهم بالرد على أسئلة النواب

دشتي: لا يجوز للحكومة التنازل عن حقها بشأن إنشاء هيكل تنظيمي في "الدفاع"

الخليفة: قضية البدون قنبلة موقوتة ويجب وضع حلول جذرية لها

البرغش: التحقيق والتشريع وإجابة الوزراء عن الاسئلة سيناريو تسير عليه الأغلبية

الوعلان: سنتحرك وسننقلب على الحكومة بالكامل إذا لم ترد على أسئلتنا

الوزراء لأن هذا اليوم يوم الكرامة، لماذا لا نقول ان ما حدث صار خلاف القانون، المجلس قبيضة والحكومة فاسدة، لكن هل يعطيك هذا مسوغا أن تقتحم مجلس الأمة؟ هل يعطيك مسوغا للانتصار للدستور «بكل من ايدو إلو».
الحادثة موقف سياسي شاهدته وسائل الاعلام والعالم، فهل هو اقتحام أم كما يدعون أنه لا يوجد اقتحام، وان دخولنا لتفادي أو هربا من اعتداء الشرطة علينا. فهل وصلنا الى هذا الحد؟
ماكو جريمة أكثر من هذه تم توثيقها، وان الآثار التي جاءت على باب قاعة عبدالله السالم جاءت نتيجة للتدافع بالرغم من أن هناك صورا وأنتم تقتحمون الباب وتكسرو الجلاسات، وتصعدون المنصة وتعتلون كراسي النواب، ولم يقولوا عبارات بذيئة على كراسي النواب!
اليوم أنتم وضعتم القضاء الكويتي على المحك كل القضايا التي مرت صوب، وهذه القضية صوب آخر.
عندنا شهادة الأمين العام لمجلس الأمة.
● **البراك قاطعه قائلا:** «غيرناها.. تغيرت».
● **حسين القلاف:** وعندي شهادة الحرس فهل تغيرت؟
● **البراك:** «رجعوا الى الرشد».
● **عبدالوهاب العميري:** في السابق كتبت عدة مقالات أن دخول المجلس خطأ، ولكن يجب أن نفرق بين ما حدث والقانون لا يوجد ما حدث في مجلس الأمة عن اقتحامه.
ويوجد خطأ في طلب النيابة شلون تطلب رفع الحصانة عن 9 نواب في طلب واحد، وما التهم لكل منهم، ولنفترض أن النيابة طلبت رفع الحصانة عن 49 نائبا!
وطلب النيابة مصيب، ويجب أن يرجع الى النيابة لتعديل الطلب، وأنا أتحدى النيابة اذا طلبها صحيح لكل منهم تهمة، ولا يجوز أن نطلب رفع الحصانة عن 9 نواب في كتاب واحد.
وما حدث في مجلس الأمة هو إتلاف ونتحدث عن 200 دينار، فأي قاض سيحكم على 200 الى 300 شخص عن هذا الموضوع.
● **محمد الدلال:** الطلب المقدم من النيابة في كتاب واحد، ويوجد به

البقية ص 14

الأنباء
الاربعاء 25 ابريل 2012

الشيخ محمد العبدالله ود.أنس الصالح

المجلس يصوت على التوصيات الخاصة بالمسرحين

مرزوق الغانم يطلب نقطة نظام

المجلس يرفع الحصانة عن 9 نواب في قضية الاقتحام بالأغلبية

فقدان النصاب حال دون استكمال تعديل مواد جامعة جابر للعلوم التطبيقية

تتمة المنشور ص 13

التهم واللجنة التشريعية بينت ذلك الأمر، وليس شغل اللجنة أن تبحث هذا الأمر وأعضاء اللجنة كتبت تقريرها وموضوع التهم لـ 9 نواب في تقرير واحد لا يتعارض مع طلب النيابة.

● **د.عبيد الوسمي:** هذا الطلب باطل ولا يجوز رفع الحصانة عن 9 نواب في طلب واحد وكتاب واحد، وتوجد تهم باطلة ومظاهر الكيدية واضحة وموافقة النواب رأيهم، ولكن على النيابة أن تصحح الخطأ وطلب النيابة باطل ولا يجوز أن يشارك النواب المطلوب رفع الحصانة عنهم أن يشاركوا في التصويت.

● **عدنان عبدالصمد:** باسم الدستور ونحن ندوس على الدستور والبلاغ اليوم هي قضية سياسية ونحن في مكتب المجلس ليس بيننا وبين النواب شيء، ومع الاسف ان أعضاء اللجنة تدخلت في الموضوع بقضية الكيدية والمحكمة هي التي تقرر إن كانت كيدية من عدمه.

● وطلب عبدالصمد أن يعرض فيلما لاقتحام المجلس وواجه الطلب معارضة من قبل النواب وبدأ النواب بالصراخ بين مؤيد ومعارض.

وطلب الرئيس السلطان من النواب الموافقين رفع الايدي ولم يحصل الطلب على الموافقة، ومن ثم طلب الرئيس لفت النظر لمن يخالف النظام ووافق المجلس.

وحصل الطلب على موافقة 10 نواب فقط.

وطلب الرئيس لفت نظر للنائب فيصل الدويسان ولم يوافق المجلس إذا وافق 20 من أصل 25 عضوا.

ومن ثم عاد عبدالصمد للحديث:

أستغرب ما يحدث وخوف النواب من عرض الفيلم وآخرتها يقول النواب «انحشتوا» من رجال الشرطة هذا آخرتها يا نواب.

ولم يتحدث طويلا النائب عبدالصمد حتى قاطعه النواب، وأصبحت الصالة هرجا ومرجا، حيث قال النائب البراك «احنا ما بكينا أمام الشرطة وأتى أحد الشيوخ وطلعنا»، ومن ثم صارخ النواب.

● **عدنان عبدالصمد:** هذا الموضوع جريمة ورفع الحصانة يجب أن يقر وإذا ما رفعتوها عن أنفسكم راح تتورطون وبالأخص مع الشباب اللي ورطتوهم.

● **عبدالحميد دشتي:** فليشهد الشعب الكويتي ما يقوم به النواب اليوم في الجلسة ومولاي عبدالصمد اليوم يريد أن يذكركم بالاقتحام ولم تقبلوا، وما حدث من اقتحام شفنا شواذي على الكراسي واعترض النواب على ما قاله على كلمة شواذي.

ومن ثم استرسل في حديثه: يجب رفع الحصانة عن النواب مقتحمي المجلس، وهناك عدة مواد قانونية واضحة لا نريد إنكارها وهذه المواد «شلمهن» وليش ما تبون ترفعون الحصانة عن أنفسكم وليش تبون تورطون الناس وكان المفروض أن الحكومة «تكلبشكم» أمام بوابة مجلس الأمة، ولكن للأسف الحكومة ردية.

● **أحمد لاري (نظام):** أرجو شطب كلمة النائب دشتي بوصف الناس بـ«شواذي» ووافق المجلس وصفق لأحمد لاري.

● **خالد الطاحوس (نظام):** يفترض أن تبحث القضية في الكيدية من عدمها واليوم نقولها عنا نعم سنطالب برفع الحصانة وإذا ردينا أقسم بالله راح نوقف كل واحد عند حده، وما حدث من دخول البرلمان أنقذ الكويت من البرلمان الفاسد.

واستأنفت الجلسة بعد رفعها وتلا الأمين العام طلبا بقفل باب النقاش فيما يخص تقرير اللجنة التشريعية المختص برفع الحصانة فوافق المجلس بحضور 52 وموافقة 30 وغير موافقة 3 وامتناع 10.

وتلا مقرر اللجنة التشريعية تقريرا برفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل فوافق المجلس بحضور 53.

البراك: الكيدية واضحة وضوح الشمس في طلب رفع الحصانة عن النواب مقتحمي المجلس

القلاف: هل الفوضى ودخول مجلس الأمة وسائل مشروعة لمحاربة الفساد؟!

الحربش: جامعة جابر ستؤدي الى تخفيض معدلات القبول لخريجي الثانوية العامة

مرزوق الغانم: ليس دور مجلس الأمة أن يتدخل في اختصاص وزارة الدفاع

الوسمي: لا يجوز رفع الحصانة عن تسعة نواب في طلب واحد

وتلا مقرر اللجنة التشريعية تقرير اللجنة المختص بالنائب محمد الجويهل جنح صحافة والذي وصل الى عدم رفع الحصانة وتم التصويت بحضور 54 وموافقة 4 وعدم موافقة 48 فلم يوافق المجلس على تقرير اللجنة.

وتلا مقرر اللجنة التشريعية طلبا برفع الحصانة عن النائب وليد الطبطبائي والذي لم توافق عليه اللجنة في تقريرها وتم التصويت على تقرير اللجنة ووافق المجلس على تقرير اللجنة بعدم رفع الحصانة عن النائب وليد الطبطبائي.

وتلا مقرر اللجنة التشريعية طلب النيابة العامة برفع الحصانة عن مقتحمي مجلس الأمة والذي خرج بالموافقة على رفع الحصانة بحضور 56 وموافقة 53 وعدم موافقة 2 وامتناع 1 فوافق المجلس على رفع الحصانة.

وتلا مقرر اللجنة التشريعية طلبا برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في قضية مرئي ومسموع والذي خرج بالموافقة على رفع الحصانة وتم التصويت بحضور 48 وموافقة 48 وعدم موافقة 0 فوافق المجلس على رفع الحصانة.

وتلا الأمين العام التقرير برفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل في جنحة صحافة وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

الحضور 42
الموافقة 7
عدم موافقة 35
وافق على رفع الحصانة عن النائب نبيل الفضل

وتلا الأمين العام طلبا آخر عن النائب نبيل الفضل وكانت نتيجة التصويت:

الحضور 37
موافقة 36
امتناع 1
فوافق على رفع الحصانة عن الفضل

وتلا الأمين العام طلبا برفع الحصانة عن النائب محمد الجويهل وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 43
الموافقة 43
عدم موافقة 0
امتناع 0
موافقة على رفع الحصانة عن الجويهل

قضية المسرحين

انتقل المجلس الى التصويت على التوصيات التي نوقشت في الجلسة السابقة المخصصة لمناقشة قضية المسرحين.

طالب النائب عدنان عبدالصمد نقطة نظام، ورفض السعدون اعطاءه الكلمة.

● **عبدالصمد (من دون ميكروفون):** انت اليوم دست في بطن اللائحة والدستور.

● **مصطفى الشمالي:** هناك توافق كامل بين الحكومة والمجلس على التوصيات وستذهب الى اللجان المختصة، ولكن لي ملاحظات على التوصيات على ايقاف التقاضي من قبل المؤسسات فهذه لن نضمنها وليس لنا الحق في ايقاف اي عملية قانونية، وعندما ننتهي من القانون في الفقرة 15 سننتهي من كل المشاكل وسيكون هناك تمديد لفتح باب التسجيل، ومن يستمر معنا فترات طويلة هو القانون.

ووافق المجلس موافقة عامة على التوصيات.

● **محمد الصقر:** قبل الحديث عن رفع الحصانة قدمنا اقتراحات.

قاطعه الرئيس السعدون.

الخطة السنوية الثالثة

وانتقل المجلس الى مناقشة بند الخطة السنوية الثالثة.

وتلا الأمين العام طلبا بتقديم بند أكاديمية جابر للعلوم التطبيقية بعد التصويت على التوصيات.

● **فاضل صفر:** يا ليت ننتهي من الخطة ونلتزم بالجدول.

وصوت المجلس على تقديم أكاديمية جابر على الخطة السنوية الثالثة وجرى التصويت نداء بالاسم على تقديم البند وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 44، موافقة 38، عدم موافقة 5، لم يدل بصوته 1.
موافقة على تقديم البند

جامعة جابر للعلوم التطبيقية

المداولة الثانية

● **مقرر اللجنة بدر الداهوم:** المادة الرابعة، تتكون الجامعة من الكليات التطبيقية التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في تاريخ العمل بهذا القانون واي كيانات اخرى تدعو الحاجة الى انشائها ويكون انشاء الكليات المانحة لدرجة البكالوريوس ودمجها والغاؤها بمرسوم بناء على توصية مجلس الجامعة.

● **أسامة الشاهين:** أؤيد المادة الرابعة بشكلها الاخير وهو شكل يعيد الميزان الى وضعه الصحيح، وهي للكليات التطبيقية بجانب الهيئة العامة للتدريب.

● **علي العمير:** اجتمعنا مع وزير التربية واتفقنا على بعض النقاط اولها يضاف الكلية الصحيحة الى المادة الرابعة.

● **أحمد لاري:** هذه المادة الاساسية في القانون، وليس بها اضافة نوعية، وهذا التفاف على الفصل، المفروض من الجامعة ان تزيد السعة الاستيعابية.

● **حمد المطر:** المجتمع الكويتي مجتمع شبابي ونحن لن ندرس التخصصات التطبيقية، هذا القانون جاء عندما تخلت الحكومة عن مسؤولياتها والتعديل تعديل مستحق حتى نستوعب الطلبة في الابتعاث الداخلي والخارجي، لنجعل الكويت جاذبة للاستثمار، ومعيار الكفاءة سيكون معيار القانون.

● **أحمد لاري:** نحن مع الجامعة ولكن لماذا نأخذ الكليات الحالية ونضمها لجامعة جابر، اين دراسة الجدوى، كم عدد الطلبة الذين ستستوعبهم، فقط يريدون وضع هيكل جديد ومناصب جديد، نحن مع انشاء جامعة ايديولوجية جديدة، لكن اين الاحصائيات لاعداد الطلبة والمواقع والجدوى.

● **صالح عاشور:** الكويت تتطلع الى جامعة جديدة، هناك 35 الف طالب في جامعة الكويت والطاقة الاستيعابية 25 الفا فقط، المادة الرابعة ناقصة وتحتاج كليات تستوعب هذه الاعداد الزائدة او المتوقع تخرجهم خلال السنوات المقبلة، ورأى الحكومة اين؟

● **جمعان الحربش:** ملاحظة النائب صالح عاشور والنائب احمد لاري، ان الجامعة لن تضيف اضافة نوعية، ولكن ادعوك لقراءة المادة الرابعة بعد التعديل، بعد الاتفاق مع الوزير اصبحت كلية التربية الاساسية ستنتقل كما هي بقدرتها الاستيعابية التي ستتضاعف لاربعة اضعاف، وباقي الكليات ليست نقلا، ولكن هي كيان جديد مثل الهندسة والحقوق، فخريجو الثانوية سيكون امامهم 3 جهات هي جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وجامعة جابر للعلوم التطبيقية، وكلهم يستكملون نقص بعض، وتزداد القدرة الاستيعابية، وتنخفض معدلات القبول للطلبة خريجي الثانوية، وجامعة جابر ستستقبل مجموعة كبيرة من الاعداد الزائدة، قدرة التنفيذ مستحيلة، وستأخذ كليتان مباني الهيئة والمستفيد الاول من هذا التعديل هم طلبة الثانوية العامة، نحن لم نرض الكل لان ارضاء الكل سيفشل المشروع.

● **عبداللطيف العميري:** اهم شيء عندنا ان نحاول الوصول الى صيغة توافقية تساعد على التنفيذ، فإذا هذه التعديلات نوافق عليها لكي نساعد على التطبيق والا فلن نستفيد اي شيء.

● **عبدالحميد دشتي:** عندنا من الدكاترة المؤهلين الذين نتمنى النظر لامورهم في عدم قبولهم في جامعة الكويت، يجب ان نؤكد ان هناك من ابناء الكويت الحاصلين على الدكتوراه على نفقتهم ولهم حق ان يكونوا ضمن الهيئة التدريسية.

● **فيصل المسلم:** تقدمنا بتعديل أود تلاوته حتى نعلق عليه.

● **أحمد مطيع:** جامعة جعبر بها جميع الكليات حتى تسد النقص في جامعة الكويت، هناك تعسف وهناك حرب للحاصلين على الشهادات العليا وعدم انخراطهم في العمل الاكاديمي، نريد أن يكون هناك نص صريح لتعيين اي كويتي حاصل على شهادة الدكتوراه المعتمدة للتعيين في مؤسسات الدولة التعليمية.

● **جمعان الحربش:** هناك تعديل مقدم من النائب فيصل المسلم ولم يوافق المجلس على هذا التعديل.

● وتلا الحربش (المقرر) المادة السابعة: يكون للجامعة مجلس يشكل برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية كل من: رئيس للجامعة، ونائب للرئيس، نواب رئيس الجامعة، عمداء الكليات ومن في حكمهم، ومدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومدير جامعة الكويت ورئيس رابطة اعضاء هيئة التدريس ووكيل وزارة التعليم العالي، وممثل عن جهاز القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ورئيس رابطة اعضاء الهيئة الاكاديمية المساندة وممثل اتحاد الطلبة بالجامعة واثنين من ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة يعينون بقرار من وزير التعليم العالي لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بترشيح من رئيس الجامعة.

● **السعدون:** لا بد من اتخاذ قرار ولا يوجد لدي نصاب فترفع الجلسة لغد.

وكانت الساعة الـ 2,25.

عبدالله البرغش منفعلا ود.عبدالحميد دشتي وفيصل الدويسان يتشحان بالشارات السوداء

التصويت على رفع الحصانة عن النواب مقتحمي قاعة عبدالله السالم (التسعة)

«اللجنة وافقت على رفع الحصانة»

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع	م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد حاجي لاري	✔			34	د.عبدالله محمد الطريجي	✔		
2	أحمد حمود الجابر الصباح				35	د.عبيد محمد المطيري		✔	
3	أحمد الخالد الصباح				36	عدنان إبراهيم المطوع	✔		
4	أحمد عبدالعزيز السعدون	✔			37	عدنان سيد عبدالصمد	✔		
5	أحمد عبداللطيف الرجيب	✔			38	علي سالم الدقباسي	✔		
6	د.أحمد عبدالله مطيع العازمي		✔		39	د.علي سعد العبيدي	✔		
7	أسامة أحمد المناور				40	د.علي صالح العمير	✔		
8	أسامة عيسى الشاهين	✔			41	علي فهد الراشد	✔		
9	الصيفي مبارك الصيفي	✔			42	عمار محمد العجمي	✔		
10	أنس خالد الصالح	✔			43	د.فاضل صفر علي	✔		
11	بدر زايد العازمي				44	فلاح مطلق الصواغ	✔		
12	جابر مبارك الصباح				45	فيصل سعود الدويسان	✔		
13	جمال أحمد شهاب	✔			46	فيصل صالح اليحيى	✔		
14	د.جمعان ظاهر الحربش	✔			47	د.فيصل علي المسلم	✔		
15	حسين علي القلاف	✔			48	مبارك محمد الوعلان	✔		
16	د.حمد محمد المطر	✔			49	محمد جاسم الصقر	✔		
17	خالد سلطان بن عيسى	✔			50	د.محمد حسن الكندري	✔		
18	د.خالد شخير المطيري	✔			51	محمد حسين الدلال	✔		
19	خالد مشعان الطاحوس	✔			52	محمد خليفة الخليفة	✔		
20	رياض أحمد العدساني	✔			53	محمد سالم الجويهل	✔		
21	سالم مثيب الأذينة	✔			54	د.محمد سليمان الهطلاني	✔		
22	سالم نملان العازمي	✔			55	محمد عبدالله الصباح	✔		
23	سعد علي الرشيدي	✔			56	محمد هايف المطيري	✔		
24	شايع عبدالرحمن الشايع				57	مرزوق علي الغانم	✔		
25	شعيب شباب الويزري	✔			58	مسلم محمد البراك	✔		
26	صالح أحمد عاشور	✔			59	مصطفى جاسم الشمالي	✔		
27	صباح خالد الصباح				60	مناور ذياب العازمي	✔		
28	د.عادل جاسم الدمخي	✔			61	نايف عبدالعزيز العجمي	✔		
29	د.عبدالحميد عباس دشتي	✔			62	د.نايف فلاح الحجرف			
30	عبدالرحمن فهد العنجري	✔			63	نبيل نوري الفضل	✔		
31	عبدالعزيز عبداللطيف الإبراهيم				64	هاني عبدالعزيز حسين	✔		
32	عبداللطيف عبدالوهاب العميري				65	د.وليد مساعد الطبطبائي	✔		
33	عبدالله حشر البرغش	✔							

حضور (56) ـ موافق (53) ـ غير موافق (2) ـ ممتنع (1)